

وهو تليس منه رجل اشترى ثلثة ارباع بتمن معين وتعايشنا
 ثم وجد المشتري باحدا مما عيبا فرده على بايعه وقال بعثت مكان هذا
 الثوب ثوبا غير عيب فرضى به ثوبا آخر على يد رسول الله في ملك
 فهو مال البايع لان البيع انتقض في الثوب المردود ووجب على
 البايع رد حصته من الثمن وذكره انه يبعثه اخر ورضا وليس
 يمنع منها بل تراعى على ان يفعل الله وله ان لا يفعل وقد ضاع
 ثوبه على يد امينه فكان عليه لا على المشتري وعليه رد حصته
 الثوب المردود ومن الثمن رجل اشترى زقاقا وبس او دم في ان
 احدهما ورضى واشترى الكتان كان الكل نوعا واحدا على الف
 واحده فذوق بعضها ذوق كلها وليس هذا كالدرد بالعبا اذا
 وجد عيب في ذوق منها او كان المشتري كلبتيا في غير ارضه عيبا
 فيما غيرها فله رده بعد القبض لان ذلك بنا على تفرق الصفه
 ومعرفة ان شيئا او اشياء فاما معرفة الحاجة الى معرفة الكل و
 الرضى به رجل باع ارضا ولا يدري كم قدرها فقال المشتري عيب
 فباعها منه فظهر انه ثلثة ارباع ان اطلق البيع والشراء على الاطلاق
 وبيننا حدودا ولم يذكر المقدار في العقد فهي للمشتري باسمه
 من الثمن ولا خيار للبايع وان قال البايع بعثت مكان هذا على ان يرضى

سج ١٧٢

فمن

King Saud University

King Saud University

Copyrighted material